

تطبيق آليات الحوكمة المصرفية وأثرها علي كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي.

د. حسن عوض حسن خالد. أستاذ المحاسبة المساعد، كلية التجارة، جامعة النيلين.

أ. فضل الله الحاج محمد علي بلال. طالب دراسات عليا، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.

المستخلص :

هدفت الدراسة إلي بيان دور آليات الحوكمة المصرفية وأثرها علي كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي في المصارف السودانية ، تكمن أهمية الدراسة في الفجوة الموجودة بين المفاهيم والعلاقات الجديدة التي تتطلب تطبيق آليات الحوكمة المصرفية وسلوك الإدارة في اختبار للوصول إلي درجة الأمان التي تمكنها من القيام بعمليات منح الائتمان بالصورة المطلوبة ، وأنها مفيدة في عملية تحديد مدي استفادة الفئات والاطراف ذات العلاقة بالعمل المصرفي في السودان ، توصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها : ساعدت آليات الحوكمة المصرفية المستثمرين علي اتخاذ قرارات تتعلق بالشراء والاحتفاظ وبيع الاستثمارات المصرفية . وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل أنظمة العقوبات علي المصارف المخالفة للنظم والتشريعات وتوسيع دائرة الاجراء الرقابي المكثف والمتابعة المستمرة والنهوض بالدور العام لادوات الجهاز الحكومي المختلفة ، وكذلك ضرورة رفع كفاءة موظفي الائتمان بالمصارف ، والزام قيام المصارف بالتأمين ضد مخاطر الائتمان.

الكلمات المفتاحية : (مجلس الإدارة ، المراجعة الداخلية ، المراجعة الخارجية ، لجنة المراجعة ، قرارات منح الائتمان المصرفي ، الحوكمة المصرفية) .

abstract.

The study aimed to demonstrate the role of banking governance mechanisms and their impact on the efficiency of bank credit granting decisions in Sudanese banks. The importance of the study lies in the gap between new concepts and relationships that require the application of banking governance mechanisms and management behavior in a test to reach the degree of safety that enables them to carry out credit granting operations As required, and it is useful in the process of determining the extent to which categories and parties related to banking work in Sudan benefit, the study reached several results, the most important of which are: Banking governance mechanisms helped investors to make decisions related to buying, maintaining, and selling investments and reducing the risks of bank default. The study recommended the necessity of activating the penal systems for banks that violate the regulations and legislations, expanding the circle of intensive control procedure and continuous follow-up and advancing the general role of the various government agency tools, as well as the need to raise the efficiency of

credit employees in banks, and the obligation for banks to insure against credit risk and faltering loans, the study also recommended the application of a management approach Risks so as not to cause losses as a result of business decisions or misfortune.

المقدمة :

أولاً : الإطار المنهجي:

تمهيد:

تلعب آليات الحوكمة المصرفية دوراً مهماً في ضبط التقارير والقوائم المالية وإخراجها بصورة مفيدة لتساعد في اتخاذ القرارات الائتمانية . وانطلاقاً من أهمية القوائم المالية كمخرجات لنظام المخاطر يتوجب إعداد هذه الآليات على أسس تتفق مع تطبيق الحوكمة عن الأمور التي لها تأثير هام في عملية اتخاذ القرار إذ أن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها , حتي لا يظهر وجود خلل وعدم ثقة في اتخاذ القرار الائتماني وبالتالي فلا بد لهذا المفهوم أن يتسع أكثر فأكثر , ومن المعروف أن آليات الحوكمة المصرفية تساهم في توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين والتي تمثل الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح والشفافية في بيئة الأعمال الحديثة .

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وضوح اتخاذ قرار ائتماني سليم وتحديد مقدار منح الائتمان ونوعه الذي يمكن أن يتعرض له المصرف عند منح الائتمان, ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما هو دور آليات الحوكمة المصرفية وأثرها علي كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي بالمصارف في ولاية الخرطوم ؟

ومن ثم يمكن اشتقاق التساؤلات الفرعية التالية :

- 1- هل توجد علاقة بين المراجعة الداخلية وكفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي ؟
- 2- ما هو دور مجلس الإدارة في رفع كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي ؟
- 3- كيف يمكن للجنة المراجعة في إطار الحوكمة المصرفية أن تعمل علي منح الائتمان المصرفي السليم ؟
- 4- ما هو دور المراجع الخارجي كأحد آليات الحوكمة المصرفية في منح القرارات الائتمانية بالمصارف بولاية الخرطوم ؟

أهمية الدراسة : تأتي أهمية الدراسة من ناحيتين: علمية وعملية .

1. الأهمية العلمية : تتمثل الأهمية العلمية في إلغاء الضوء على آليات الحوكمة المصرفية وبيان أثرها علي كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي والدور الذي تؤديه في اتخاذ قرار ائتماني سليم بالمصارف السودانية.

2. **الأهمية العملية** : تأتي أهمية الدراسة العملية في أنها تمثل مرشداً في تطبيق آليات الحوكمة المصرفية في الواقع العملي للمصارف بما يساعد علي كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي المختلفة وذلك للوصول إلي درجة الأمان التي تمكنها من القيام بعمليات منح القرارات الائتمانية السليمة بالصورة المطلوبة .
أهداف الدراسة : أسترشاداً بمشكلة الدراسة فقد حددت أهداف الدراسة بما يأتي :

1. دراسة اختبار العلاقة بين المراجعة الداخلية وكفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي ؟
 2. اختبار دور مجلس الإدارة في رفع كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي ؟
 3. دراسة إختبار العلاقة بين لجنة المراجعة في إطار الحوكمة المصرفية و قرارات منح الائتمان المصرفي ؟
 4. دراسة إختبار العلاقة بين المراجعة الخارجية وكفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي ؟
- فرضيات الدراسة** : تسعى الدراسة لاختبار الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين المراجعة الداخلية وكفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي .

الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين مجلس الإدارة و رفع كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي .

الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين المراجعة الخارجية و رفع كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي .

الفرضية الرابعة : توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين لجنة المراجعة و رفع كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي .

منهجية الدراسة : اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي , وهذا ما فرضته طبيعة الموضوع محل الدراسة , لأننا بصدد عرض بيانات وحقائق مرتبطة بتطبيق آليات الحوكمة المصرفية ومدى تطبيقها في القطاع المصرفي , ومن ثم استخلاص أهم النتائج نظراً لحدثة موضوع الحوكمة المصرفية .

مصادر الدراسة :

1. أولية : استخدام الاستبانة .
2. ثانوية : الكتب والدوريات والرسائل الجامعية.

حدود الدراسة :

1. المكانية : عينة من المصارف السودانية العاملة في ولاية الرطوم (بنك النيل , بنك ام درمان الوطني , بنك المزارع التجاري) .
الزمانية : في العام 2020 م .
ثانياً : الدراسات السابقة .
هنالك العديد من الدراسات التي تناولت الحوكمة مثل :
1. دراسة : (خلف , 2005 م) :

تحدثت الدراسة عن التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات , وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم مصداقية الشركات في التدقيق الداخلي وعدم الفصل بين الإدارات والمراجعة الداخلية وليس هناك تفعيل لنظام حوكمة الشركات , هدفت الدراسة إلى اختبار أهمية التدقيق الداخلي باعتباره الأساس الذي تركز عليه حوكمة المصارف في ظل الفصل بين الملكية والإدارة , ومن أبرز نتائج الدراسة أن لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة من أهم ملامح حوكمة الشركات وأنها عنصر من عناصر هيكل الرقابة الداخلية , ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة تفعيل أنظمة العقوبات على المصارف المخالفة للنظم والتشريعات وتوسع دائرة الاجراءات الرقابية المكثفة والمتابعة المستمرة والنهوض بالدور العام لأدوات الجهاز الحكومي المختلفة .

يلاحظ الباحث أن هذه الدراسة تناولت المشاكل التي تعيق عدم مصداقية الشركات في التدقيق الداخلي وعدم الفصل بين الإدارات والمراجعة الداخلية , بينما تناولت الدراسة الحالية تطبيق أليات الحوكمة المصرفية وأثرها على كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي .

2. دراسة : (السنوسي , 2007 م) :

تحدثت الدراسة عن دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الائتمان بالمصارف التجارية الليبية , تمثلت مشكلة الدراسة في العوامل المؤثرة في الحكم على الجدارة الائتمانية للعميل بالمصارف التجارية الليبية , هدفت الدراسة إلى اختبار ترشيد قرارات الائتمان في المصارف التجارية للحد من مخاطر الائتمان من خلال الوقوف على نقاط الضعف في السياسة الائتمانية للمصارف , ومن أبرز نتائج الدراسة عدم تحديد الاموال المتاحة لاقرض على دراسة التنبؤ بالطلب للمقرض , ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة رفع كفاءة موظفي الائتمان بالمصارف الليبية .

يلاحظ الباحث أن هذه الدراسة تناولت دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الائتمان بالمصارف التجارية الليبية , بينما تناولت الدراسة الحالية تطبيق آليات الحوكمة المصرفية وأثرها على كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي .

3. دراسة : (Anastasia, 2012) :

تحدثت الدراسة عن آليات حوكمة الشركات وتأثيرها على الأداء في القطاع المصرفي الأوروبي بعد الأزمة المالية , تمثلت مشكلة الدراسة في تطبيق آليات حوكمة الشركات وتأثيرها على الأداء في القطاع المصرفي الأوروبي بعد الأزمة المالية , هدفت الدراسة إلى اختبار معرفة تأثير آليات حوكمة الشركات على أداء المصارف الأوروبية في الدول المتقدمة والنامية , أختبار نموذج أداء البنوك الأوروبية بعد الأزمة المالية , ومن أبرز نتائج الدراسة أن حوكمة الشركات تركز على الملكية وهذه الآليات لها تأثير كبير على أداء المصارف , ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة الاعتماد على مجلس الإدارة وهيكل الملكية وهيكل رأس المال كآليات ومؤشرات لقياس أداء المصارف الأوروبية .

يلاحظ الباحث أن هذه الدراسة تناولت تطبيق آليات حوكمة الشركات وتأثيرها على أداء المصارف الأوروبية في فترة الأزمة المالية وما بعدها بينما تناولت الدراسة الحالية تطبيق آليات الحوكمة المصرفية وأثرها على كفاءة منح الائتمان المصرفي .

4. دراسة : (Berger , 2013) :

تحدثت الدراسة عن أسباب حدوث الأزمة المالية الأخيرة وتأثيرها على المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية بالانهيار , تمثلت مشكلة الدراسة في المتغيرات وأثارها في الأزمة المالية الأخيرة وأسباب انهيار بعض المصارف الأمريكية خلال الأزمة المالية في عام 2008م , هدفت هذه الدراسة إلى اختبار التحقق من آثار الأزمة المالية من خلال تحليل أداء المصارف من حيث الملكية والهيكل الإداري على احتمالية تعثر المصارف التجارية في الولايات المتحدة , ومن أبرز نتائج الدراسة زيادة رأس مال المصارف يساعد المصارف الصغيرة على الاستمرارية والاستقرار , ومن أهم توصيات الدراسة تفعيل آليات حوكمة الشركات في المصارف الأمريكية .

يلاحظ الباحث أن هذه الدراسة تناولت أسباب حدوث الأزمة المالية الاخيرة وتأثيرها على بعض المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية بالانهيار , بينما تناولت الدراسة الحالية تطبيق آليات الحوكمة المصرفية وأثرها على كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي .

ثالثاً : آليات الحوكمة

1. آليات الحوكمة المصرفية وأثرها علي كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي

أ. مفهوم المراجعة الداخلية وأثرها علي كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي

ماهية المراجعة الداخلية : تعرف المراجعة الداخلية بأنها نشاط تقييمي داخل المشروع لخدمة إدارية ويقوم بها إدارة داخل المشروع تسمي إدارية المراجعة الداخلية ومعالجتها عمليات ونظم معلومات وأنشطة وأقسام المشروع ككل (شحاتة , 2006م).

ووفقاً للمعايير المهنية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بالمراجعة الداخلية الحديثة فان المراجعة الداخلية هي وظيفة تقيم مستقل داخل الشركة لفحص وتقييم أنشطتها وذلك كخدمة لهذه الشركة أو هي مراجعة العمليات والدفاتر والسجلات داخل المؤسسة بواسطة بعض مستخدميها ويستمر بطريقة مستمرة , وهي مجموعة من أوجه النشاط المستقلة داخل التنظيم الإداري للمؤسسة لمقابلة احتياجات الإدارة (صبح , , 2002م).

أما معهد الفرنسي للمراجعين المستشارين الداخليين فقد عرف المراجعة الداخلية علي أنها نشاط تقييمي مستقل يهدف إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية وغيرها من اجل خدمة الإدارة وبالتالي فهي رقابة إدارية تمارس عن طريق قياس وتقييم درجة كفاية أنظمة الرقابة الأخرى (معوج , 2015م).

يتضح للباحث أن المراجعة الداخلية وظيفة تقييمية مستقلة تنشأ داخل التنظيم المعين بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم . وتهدف المراجعة الداخلية إلى مساعدة الأفراد داخل التنظيم للقيام بالمسؤوليات المنوطين بها بدرجة عالية من الكفاءة وذلك عن طريق توفير التحليل والتقييم والتوصيات والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تتم مراجعتها .

من خلال التعاريف السابقة يستنتج الباحث أن المراجعة الداخلية هي : الاختبارات التفصيلية التي تتم لعمليات الصرف سوى أكانت نقدية أو بشيكات قبل الصرف والتي تقوم علي :

- 1- التأكد من أن الصرف يتمشي مع ما تسمح به اللوائح والقواعد والتعليمات الصادرة المعمول بها .
- 2- التأكد من سلامة إجراءات الصرف والتثبيت من اعتماد السلطة المخول واعتماد الصرف وفي حدود الصلاحية (الوردات , 2006م).
- 3- المراجعة المستندية لعملية الصرف والتأكد من استكمال أصل مستند الصرف الأساسي كالفواتير المخالصات والايصالات والمكشوفات الأصلية .

- أهمية المراجعة الداخلية :

إن إدارة المؤسسة بتوظيفها لألاف الأشخاص وامتلاكها متباعدة على بعضها جعلها تتعرض لنقص في رقابة تنفيذ القرارات والاختلاسات وكذا عدم دقة وكفاءة المعلومات المقدمة . إضافة إلى ذلك فإن زيادة حجم المعاملات (الصفقات) أدى إلى توسع تدخل المراجعين الخارجيين وبالتالي إلى زيادة تكلفة تدخلاتهم (عبدالله , 2012م) .

ويتضح للباحث بصورة خاصة من الاتجاه المتزايد خلال السنوات العشر الأخيرة والذي يناهز بضرورة تحسين الأداء الرقابي للمؤسسة ويمكن أن نرجع ظهور هذا الاتجاه إلى ثلاث عوامل وهي زيادة حالات فشل المؤسسات وإفلاسها والتغيير في أنماط الملكية وتغيرات في البيئة النظامية التي تعمل في المصرف .

- وظائف مهنة المراجعة الداخلية

اعتبرت وظيفة المراجعة الداخلية ذات أهمية قصوى وتلعب دوراً أساسياً في عملية تحضير وإعداد التقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية فالمراجعة الداخلية تساعد المصرف على وضع نظام مراقبة فعال من خلال التقييم المستمر لكفاءته وفاعليته , والعمل على تحسينه بشكل مستمر , ويمكن تلخيص أهم وظائف المراجعة الداخلية فيما يلي (شعباني , 2004م).

1- تقييم نظم الضبط الداخلي والمحاسبي من أجل التأكد من أن هذه النظم سليمة ومناسبة واقتراح أي تحسينات .

2- تقييم الخطط والإجراءات قصد اكتشاف الاختلال واقتراح الحلول وهذا فيما يتعلق بكل أوجه نشاط المصرف وليس النشاط المحاسبي والمالي فقط .

3- حماية ممتلكات المصرف من الغش والتلاعب وتقادي الخسائر الناجمة عن الإهمال واللامبالاة .

- أهداف المراجعة الداخلية وأثرها علي كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي . تسعى المراجعة الداخلية إلى تحقيق الأهداف التالية (خالد , 1998م).

1- مراجعة النظم الموضوعة في الشركة للتأكد من الالتزام بالسياسات , الخطط , الإجراءات القوانين واللوائح التي يكون لها تأثير جوهري على العمليات والتقارير (محمود , 2000م).

2- التأكد من دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات حتي يتم الاعتماد عليها كأساس سليم لرسم السياسات .

3- التأكد من مدي إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية ونزاهتها , وكذلك الوسائل المستخدمة لتحديد وتصنيف وقياس هذه المعلومات .

يراء الباحثان أن المراجعة الداخلية تهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الإدارة في تحقيق أغراضها , فعن طريق المراجعة الداخلية تتم مراجعة جميع العمليات المالية في المشروع وذلك لغرض مساعدة الإدارة العليا في التوصل إلى أقصى كفاية إنتاجية ممكنة .

ب- مفهوم المراجعة الخارجية وأثرها على كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي

مفهوم المراجعة الخارجية : تعرف المراجعة الخارجية على أنها عملية الفحص التي تمارس من طرف خارجي مختص تخول له المصادقة على السجلات والدفاتر المالية , وكذا إبداء رأي مدي صدق وعدالة القوائم المالية السنوية لتحديد نتيجة المراجعة (محمد, 2015م).

وكذلك عرفت المراجعة الخارجية بأنها المراجعة التي تتم بواسطة طرف خارج المنشأة أو المصرف , حيث يكون مستقلاً عن إدارة المنشأة بهدف فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والدفاتر الخاصة فحصاً انتقادياً منظماً بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة التقارير المالية عن الوضع المالي للمؤسسة في نهاية فترة زمنية ومدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة (وسيلة , 2013م) .

يستنتج الباحث من مفهوم المراجعة الخارجية بأنها ما يلي :

1- التحقق من صدق وعدالة القوائم المالية السنوية لتحديد نتيجة المراجعة .

2- فحص مستندات ودفاتر وسجلات المؤسسة فحصاً فنياً دقيقاً ومحايداً للتأكد من صحة العمليات التي بها المشروع في فترة مالية معينة .

- أهمية المراجعة الخارجية في كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي :

تتمثل أهمية المراجعة الخارجية بصفة عامة في (صالح , 2015م):

1- تخفيض مقدار عدم التأكد وتجنب اتخاذ القرارات الخاطئة .

2- زيادة قيمة المعلومات لاتخاذ قرارات محدودة مرتبطة بأهداف محدودة .

3- تؤدي المراجعة إلى تجنب النتائج الغير مرغوب فيها .

يتضح للباحث مما سبق أهمية المراجعة الخارجية من العموم كونها خدمة لإبداء الرأي تساعد على زيادة الثقة في المعلومات وتعزيز درجة الاعتماد عليها , بالإضافة إلى أنها تعمل على نجاح عملية القرارات .

خصائص المراجعة الخارجية . تتمثل خصائص المراجعة الخارجية في الاتي :

1- المراجعة الخارجية عملية منظمة حيث تتم ممارستها وفق إطار منهجي منظم ومن خلال مجموعة الخطوات المنظمة والمتتابع ابتداء بقبول التكليف وباستكشاف بيئة المراجعة وتخطيط وتصميم منهج المراجعة وتنتهي ببلورة نتائج المراجعة وإعداد التقرير الذي يشتمل على إبداء الرأي الفني المحايد (العباس , 2007م).

2- ضرورة الحصول علي قرائن وأدلة إثبات وتقديمها بطريقة موضوعية.

يتضح للباحث أن خصائص المراجعة تعتبر أداة مهمة لتطوير العمل في المنشأة بصفة خاصة وأنها تعتبر جهة محايدة ويمكن أن تقدم تقرير وأفي تستفيد منه الإدارة والأطراف الأخرى التي لها مصلحة من المراجعة .

رابعاً : قرارات منح الائتمان المصرفي

1- دور مجلس الإدارة في كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي

مجلس الإدارة أداة جيدة لمراقبة سلوك الإدارة , حيث أنه يحمي رأس المال المستثمر في المصرف من سوء الاستعمال من قبل الإدارة , من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا , وإن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع استراتيجية المصرف , ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة , ويراقب سلوكها ويقيم أدائها , ومن ثم تعظيم قيمة المصرف (شقلوف , 2010م)

يتضح للباحث من عرض مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة , أن وجود أفراد مستقلين في مجلس الإدارة , وتشكيل المجلس لجان مختلفة منها لجنة المراجعة لتمثل حلقة وصل بين المراجعة الداخلية والخارجية ومجلس الإدارة , وعلاقة المراجع مع مجلس الإدارة وليس مع الإدارة التنفيذية يحد من السلوكية الإئتمانية للإدارة تجاه السياسات المحاسبية .

2- دور لجنة المراجعة في كفاءة قرارات منح الإئتمان المصرفي

هي أحد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ويتحدد دورها كأحد آليات حوكمة المصارف في ضوء الصلاحيات الممنوحة لها , والمسؤوليات الملقاة علي عاتقها , وتتوقف فعالية هذه الآلية علي تركيبة اللجنة وإستقلاليتها ودورها في إقتراح تعيين ومساءلة المراجع الخارجي وعلاقتها بالمراجعة الداخلية , (الحيزان , 2008م)

يتضح للباحث من عرض لجنة المراجعة , أن تمتعها بالإستقلالية والخبرة اللازمة , وتوفير الوقت الكافي لأداء مهامها , ودعم المراجعة الداخلية والخارجية ودراسة السياسات المحاسبية والتغيرات فيها ودراسة التقارير

المالية قبل عرضها لمجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها , يساعد في الحد من سلوكية الإدارة في تغيير السياسات المحاسبية عبر الفترات المالية وأثرها على أهداف القوائم المالية .

خامساً : الدراسة الميدانية :

أولاً : منهجية الدراسة الميدانية .

يتناول الباحث وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعها في تنفيذ الدراسة , ويشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينة الدراسة وطريقة إعداد أدواتها وبيان الأساليب والمعالجات الإحصائية المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة وصولاً إلى تحليل البيانات والتحقق من فرضيات الدراسة .

1. مجتمع الدراسة : المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى تعميم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة , يتكون مجتمع الدراسة من جميع المهتمين بدور تطبيق آليات الحوكمة المصرفية وأثرها علي كفاءة قرارات منح الأئتمان المصرفي وتقليل مخاطر التعثر المصرفي.

2. عينة الدراسة : تم تحديد عينة الدراسة بمواصفاتها العلمية بما يحقق أغراض الدراسة من ذوي الاختصاص من عضو لجنة مراجعة , مراجع داخلي , مدير مالي , موظف أستثمار , موظف مخاطر , أخرى .

جمع البيانات : تم توزيع عدد (200) إستمارة علي العينة المحددة مسبقاً والمستهدفة للتحقق من فرضيات الدراسة وتم جمع عدد (170) استمارة لتحليلها , أي بنسبة (85%) وهذا المعدل جيد جداً في الدراسات الميدانية .

2. أداة الدراسة : أداة الدراسة هي الوسيلة التي يستخدمها الباحث لجمع البيانات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة , ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول علي المعلومات والبيانات اللازمة , وقد اعتمد الباحث علي الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة .

ثانياً : ثبات وصدق أداة الدراسة :

أ : **الثبات والصدق الظاهري** : للتأكد من الصدق الظاهري للاستبانة وصلاحيه أسئلة الاستبانة من حيث الصياغة والوضوح , قام الباحث بعرض الاستبانة علي عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين في مجال الدراسة , وبعد استعادة الاستبانة من المحكمين تم إجراء التعديلات التي افترحت عليها .

ب : **الثبات والصدق الإحصائي** : يقصد بثبات الاختبار ان يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم مرة واحدة تحت ظروف مماثلة , ويعني الثبات أنه أيضاً إذا ما طبق اختبار ما علي مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم , ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه علي المجموعة نفسها تم الحصول علي الدرجات نفسها , يكون الاختبار ثابتاً تماماً , كما يعرف أيضاً بأنه مدي الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار , أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجات الصدق لدي المبحوثين من خلال إجاباتهم علي مقياس معين .

تحليل البيانات واختبار الفرضيات : تم تحليل البيانات الشخصية وبيانات الاستبانة واختبار فرضيات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية والأشكال البيانية , بالإضافة الي ذلك تم إجراء مقارنة بين أهم نتائج الدراسة الميدانية ونتائج الدراسات السابقة , وذلك علي النحو التالي :

أولاً : " اليات الحوكمة المصرفية "

يوضح الجدول رقم (1) الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات البعد الاول:

ت	العبارات	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير	الترتيب
1	يتم توفير كافة الامكانيات اللازمة لاداء المهام بالشكل المناسب	4.51	5	0.80	عالية جدا	2
2	تهتم بحماية حقوق اصحاب المصالح من الانتهاك	4.37	5	0.85	عالية جدا	6

3	تتمتع باستقلالية عن الانشطة التي يقوم بمراجعتها	4.24	5	0.97	عالية جدا	9
4	تلتزم بالقوانين والتعليمات السارية	4.42	5	0.88	عالية جدا	3
5	تتاكد من مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية المطبق	4.25	5	1.07	عالية جدا	8
6	تساعد في تحسين مستوى الافصاح لكافة المستويات	4.51	5	0.87	عالية جدا	1
7	تقخص الاجراءات للتأكد من مدى مطابقتها للسياسات الموضوعة	4.40	5	0.89	عالية جدا	4
8	تبذل العناية المهنية اللازمة في اداء المهام	4.37	5	1.06	عالية جدا	7
9	تقوم باجراء التحليل الدقيق للمخاطر المالية ومعرفة اسبابها	4.40	5	0.95	عالية جدا	5
10	تقوم باتخاذ قرارات بدون اي ضغوط او انصياع عندما تكون القرارات ذات تاثير عليهم	4.21	5	1.12	عالية جدا	10

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2019م

من خلال الجدول (1) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات البعد الاول التي تنص على " المراجعة الداخلية " فان الأوساط الحسابية له تقع في المدى مابين (4.21-4.51) والانحراف المعياري (0.80 -

1.07) والمனால் يقع في المدى (5) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة.

ثانياً : " كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي "

يوضح الجدول رقم (2) الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني:

الترتيب	التفسير	الانحراف المعياري	المனால்	الوسيط	العبارات	ت
9	عالية جدا	0.99	5	4.11	وجود سياسة ائتمانية مكتوبة وواضحة من قبل الإدارة.	1
10	عالية جدا	1.10	5	4.00	إجراءات وخطوات الحصول على الائتمان بالمصرف محددة بدقة .	2
5	عالية جدا	0.91	5	4.27	القدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة بالوقت المناسب .	3
6	عالية جدا	0.92	5	4.17	الكفاءة العملية لمتخذي القرارات الائتمانية لمنح الائتمان المصرفي السليم .	4
7	عالية جدا	0.88	5	4.16	أهتمام بالتحليل الائتماني للبيانات والنسب المالية عند إعداد المذكره الائتمانية واتخاذ قرار المنح .	5
8	عالية جدا	0.99	5	4.15	عدم تقديم التسهيلات علي بياض أو دون الحصول على ضمانات كافية .	6
1	عالية جدا	0.83	5	4.47	القيام باجراء عملية تحليل دقيقة لأوضاع	7

					العميل المالية قبل منحه الائتمان المصرفي .	
3	عالية جدا	0.87	5	4.31	التزام المصرف بمراجعة دورية لحركة حساب العميل.	8
4	عالية جدا	0.96	5	4.28	يتم منح الائتمان بعد استكمال العقود والمستندات المطلوبه .	9
2	عالية جدا	0.90	5	4.37	اهتمام بالمراجعة المركزية للمخاطر وتعاملات العميل مع المصرف قبل وبعد قرار المنح .	10

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2019م

من خلال الجدول (2) يلاحظ الباحث أن الإحصاءات الوصفية للعبارات البعد الثاني التي ينص على " كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي " فان الاوساط الحسابي له تقع في المدى ما بين (4.00 - 4.47) والمنوال (5) والانحراف المعياري يقع في المدى ما بين (0.83 - 1.10) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة.

ثالثاً : إختبار الفرضيات: سيتم استخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط والمتعدد واختبار (t) لإختبار الفرضيات لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات كل فرضية.

1. إختبار الفرضية الأولى: تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي: " هناك علاقة

ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية و كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي "

تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر المراجعة الداخلية في كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي ، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث تم تحديد المراجعة

الداخلية كمتغير مستقل ممثل بـ (1x) و كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

يوضح الجدول رقم (3) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الاولى.

التفسير	القيمة الاحتمالية(Sig))	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	4.315	1.730	\hat{B}_0
معنوية	0.000	0.371	0.810	\hat{B}_1
			0.85	معامل الارتباط (R)
			0.73	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			454.317	أختبار (F)
$Y=1.730+0.810x$				

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2019م

يتضح للباحث من الجدول (3) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين المراجعة الداخلية كمتغير مستقل و كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.85)، و بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.73)، هذه القيمة تدل على ان المراجعة الداخلية كمتغير مستقل تؤثر بـ (73%) في كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (454.317) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و 4.315، ومتوسط اثر المراجعة الداخلية في كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي يساوي (4) مرة، 0.371: وتعني أن المراجعة الداخلية يساهم في كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي بـ 37%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية و كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي " قد تحققت.

2. إختبار الفرضية الثانية: تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي: " هناك علاقة

ذات دلالة احصائية بين المراجع الخارجي و كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي ".

تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر المراجع الخارجي فى كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن المراجع الخارجي كمتغير مستقل ممثل بـ (2x) و كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

يوضح الجدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثانية:

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig))	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	9.114	1.809	\hat{B}_0
معنوية	0.000	0.442	0.782	\hat{B}_1
			0.83	معامل الارتباط (R)
			0.69	معامل التحديد (R ²)
النموذج معنوي			365.339	أختبار (F)
$Y=1.809+0.782x$				

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2019م

يتضح للباحث من الجدول (5) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين المراجع الخارجي كمتغير مستقل و كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.83)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R²) (0.69)، هذه القيمة تدل على ان المراجع الخارجي كمتغير مستقل تؤثر بـ (69%) في كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (365.339) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و9.114،

متوسط اثر المراجع الخارجي في كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي يساوي (9) مره، 0.442، وتعني ان المراجع الخارجي يساهم في كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي ب 44%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجع الخارجي و كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي " قد تحققت.

3. إختبار الفرضية الثالثة: تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مجلس الادارة و كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي ".

تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر مجلس الادارة في كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي ، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن مجلس الادارة كمتغير مستقل ممثل بـ (2x) و كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

يوضح الجدول رقم (6) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثالثة:

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig))	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	8.017	1.780	\hat{B}_0
معنوية	0.000	0.480	0.785	\hat{B}_1
			0.81	معامل الارتباط (R)
			0.66	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			324.630	أختبار (F)
$Y=1.780+0.785x$				

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2019م

يتضح للباحث من الجدول (6) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين مجلس الادارة كمتغير مستقل و كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.81)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.66)، هذه القيمة تدل على ان مجلس الادارة كمتغير مستقل تؤثر بـ (66%) في كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (324.630) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و8.017، متوسط اثر مجلس الادارة في كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي يساوي (8) مره، 0.480، وتعني ان مجلس الادارة يساهم في كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي بـ 48%.

ما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مجلس الادارة و كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي " قد تحققت.

4. إختبار الفرضية الرابعة: تنص الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة على الآتي: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين لجنة المراجعة و كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي "

تهدف هذه الفرضية إلى بيان اثر لجنة المراجعة في كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي ، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث تم تحديد لجنة المراجعة كمتغير مستقل ممثل بـ (1x) و كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

يوضح الجدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الرابعة:

التفسير	القيمة الاحتمالية ((Sig))	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	2.583	1.346	\hat{B}_0
معنوية	0.000	0.981	0.940	\hat{B}_1
			0.87	معامل الارتباط (R)
			0.75	معامل التحديد (R^2)

النموذج معنوي	510.004	أختبار (F)
$Y=1.346+0.940x$		

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2019م

يتضح للباحث من الجدول (7) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين لجنة المراجعة كمتغير مستقل و كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.87)، و بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.75)، هذه القيمة تدل على ان لجنة المراجعة كمتغير مستقل تؤثر ب (75%) في كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (510.004) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و 2.583، ومتوسط اثر لجنة المراجعة في كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي يساوي (2) مرة، 0.981: وتعني أن لجنة المراجعة تساهم في كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي ب 98%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الرابعة والتي نصت على: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين لجنة المراجعة و كفاءة قرارات منح الائتمان المصرفي " قد تحققت.

الخاتمة :

أولاً : النتائج : من خلال الدراسة توصل الباحث إلي عدة نتائج أهمها :

1. إن أسباب تزايد تطبيق آليات الحوكمة المصرفية يعود لأسباب داخلية وأسباب خارجية , الداخلية تعود إلي سوء اتخاذ القرارات الائتمانية أما الأسباب الخارجية فتعود إلي الظروف الاقتصادية كالكساد وارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض المستمر في سعر العملة .

2. تركيز المصرف علي نوع معين من أنواع القروض مثل التركيز علي القروض طويلة الأجل واغلبها قروض استهلاكية مثل السيارات وهي لا تدعم النشاط الاقتصادي .

3. نقص الخبرة المهنية لدي المشرفين علي المصارف السودانية وكذا الاعتماد علي الطرق التقليدية في

التسيير

4. معدومية وضعف الخدمات المصرفية وسيادة القطاع الحكومي علي المصارف .
5. البيروقراطية وطول مدة الرد علي ملفات طلب القروض .
6. رغم إصدار السلطات السودانية لجملة من القوانين الخاصة بتنظيم ورقابة العمل المصرفي إلا أنها لم تثبت فعاليتها إن هذه المشاكل التي يعاني منها النظام المصرفي السوداني صارت تطرح موضوع تطبيق آليات الحوكمة المصرفية بإلحاح كمدخل مهم من مداخل إصلاح المنظومة المصرفية السودانية لجعلها في مستوي تحدي توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية .

ثانياً : التوصيات :

1. تفعيل والاهتمام بدور التدقيق الداخلي في المصرف لما له من أثر إيجابي في إدارة المصرف وإحكام الرقابة علي مختلف جوانب الأداء المصرفي .
2. تقوية نظام مجلس الإدارة في المصرف ومساءلته ومنحه الاستقلالية اللازمة لاتخاذ القرارات التي تكون في صالح البنك .
3. تقوية وتعزيز الرقابة الخارجية التي يقوم بها البنك واللجنة المصرفية علي البنوك السودانية .
4. توفير الشفافية علي مستوي المعلومات المتعلقة بنتائج وأداء البنك وضرورة تجانسها .
5. اعتماد برنامج لتكوين وتأهيل الموظفين بغية التطبيق الجيد لآليات الحوكمة المصرفية .
6. اعتماد أنظمة معلوماتية متطورة باستخدام موظفين ذو درجة كفاءة عالية .
7. تحسيس مجالس الإدارة في البنوك بأهمية تطبيق آليات الحوكمة المصرفية .

المراجع باللغة العربية :

- (5) الناغي , محمود السيد , (2000م) , دراسات في المعايير الدولية للمراجعة تحليل وإطار للتطبيق , المنصورة : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع .

- (4) عبد الله , خالد أمين , (1998م) , التدقيق والرقابة في البنوك , عمان : دار وائل للطباعة والنشر .
- (3) الوردات , خلف عبدالله , (2006م) , التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية , مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع .
- (2) صبح , داوود يوسف , (2002م) , دليل المراجع الداخلي وفقاً للمعايير الدولية , اتحاد المصارف العربية , ط2 .
- (1) عبدالوهاب وشحاتة , (2006م) , الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة , الاسكندرية : الدار الجامعية الابراهيمية .

2 / المؤتمرات والندوات :

- (1) محمد عمر شقوف , سيف عبيد الشبيل , (2010م) , مدى مساهمة الحاكمية المؤسسية في الحد من الأزمات المالية - المحور المحاسبي , عمان : جامعة اليرموك , المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية حول مدي مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية .
- (2) أسامة بن فهد الحيزان , (2008م) , تطوير أداء وظيفة المراجعة الداخلية لتفعيل متطلبات الحوكمة - دراسة تطبيقية علي الشركات المساهمة السعودية , القاهرة : جامعة القاهرة , كلية التجارة , مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين , العدد 70 .
- (3) خلف , عبد الله الوردات , (2005م) , التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات , المؤتمر العربي الأول , حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركة , القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية , أيام 6-7 , سبتمبر .
- (4) بركات , عبد الله عزت , (2012م) , التدقيق والرقابة الداخلية على المؤسسات , القاهرة : منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية .

3/ الأطروحات الجامعية :

(1) خلف , عبد الله الوردات , (2005م) , التدقيق الداخلي فى إطار حوكمة الشركات , المؤتمر العربى الأول , حول التدقيق الداخلى فى إطار حوكمة الشركة , القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية , أيام 6-7, سبتمبر .

(2) السنوسى , محمد , (2007م) , دور المعلومات المحاسبية فى ترشيد قرارات الأئتمان بالمصارف التجارية الليبية , الخرطوم : جامعة النيلين , كلية الدراسات العليا , رسالة دكتوراه فى المحاسبة , غير منشورة .

(3) ذهبية , معوج , (2015م) , دور المراجعة الداخلية فى تفعيل حوكمة الشركات , دراسة حالة الشركة الوطنية للسيارات الصناعية , الجزائر : جامعة اكلبي محند اولحاج , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , رسالة ماجستير غير منشورة .

(4) لطفى , شعباني , (2004م) , المراجعة الداخلية مهمتها ومساعدتها فى تحسين تسيير المؤسسة , الجزائر : جامعة المسيلة , كلية العلوم الاقتصادية , رسالة ماجستير غير منشورة.

(5) شدرى , محمد سعاد , (2015م) , التقارير المالية للمراجع وأثارها على اتخاذ القرارات فى ظل الأزمات المالية العالمية " حالة تقرير المراجع حول سونلغاز " , الجزائر : جامعة محمد بوقرة بومرداس , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , رسالة دكتوراه فى المحاسبة غير منشورة .

(6) بوخالفة , وسيلة , (2013م) , دور المراجعة الخارجية فى تحسين جودة القوائم المالية " دراسة عينة من تقارير محافظي الحسابات بولاية ورقلة للفترة من 2008م - 2012م " , الجزائر : جامعة قاصدي مرباح بورقلة , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة .

(7) صالح , ندي عوض أحمد , (2015م) , أثر الخدمات الاستشارية على جودة المراجعة الخارجية " دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة " , الخرطوم : جامعة النيلين , كلية الدراسات العليا , رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة.

(8) العباس , القاسم العباس بابكر , (2007م) , دور المراجعة الداخلية في زيادة فاعلية الأداء في القطاع الصناعي بالتطبيق على شركة كنانة المحدودة "دراسة تطبيقية " , الخرطوم : جامعة أمدرمان الإسلامية , كلية الدراسات العليا , رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة .

المراجع باللغة الانجليزية :

(1) Anastasia stepanova and olga Ivantsova , Does C orporate Governance Have an Effect on performance in the European Bankiog , Sector ? Evidence From acrisis Environment National Research niversity higher school of Economics,(moscow,Russia(2012).

(2)Berger,allen and others, the roles of corporate governance in bank failures during the receny financial crisis ,university of south caroling, columbia, sc, (usa, feb , (2013) .